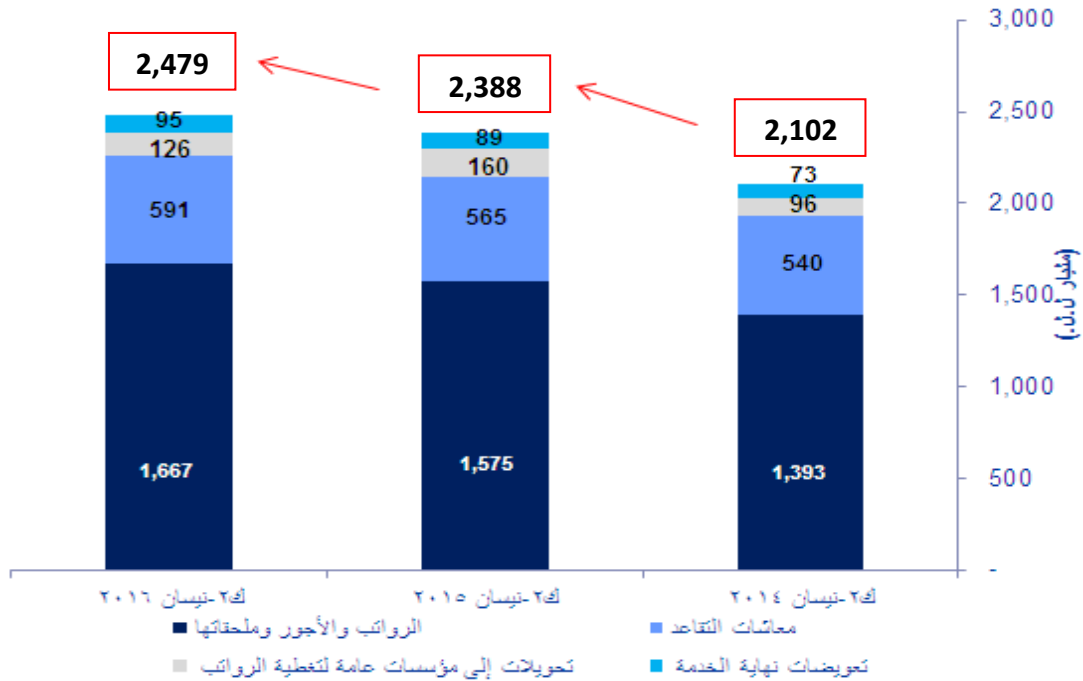


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفعت كلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بقيمة 91 مليار ليرة (4 في المائة) لتبلغ 2,479 مليار ليرة في كانون الثاني - نيسان 2016 مقارنةً مع مبلغ 2,388 مليار ليرة في كانون الثاني - نيسان 2015²، وذلك نتيجة (i) ارتفاع بقيمة 92 مليار ليرة (6 في المائة) في مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها، (ii) زيادة بقيمة 25 مليار ليرة (4 في المائة) في معاشات التقاعد، و(iii) ارتفاع بقيمة 7 مليار ليرة (8 في المائة) في تعويضات نهاية الخدمة. انخفضت التحويلات المخصصة للمؤسسات العامة بهدف تغطية الرواتب بقيمة 33 مليار ليرة نتيجة تراجع التحويلات إلى الجامعة اللبنانية بقيمة 52 مليار ليرة، وذلك بالرغم من الزيادة المسجلة في التحويلات إلى كل من مجلس الإنماء والإعمار والمركز التربوي للبحوث والإنماء بقيمة 11 مليار ليرة و7 مليار ليرة على التوالي.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني - نيسان من الأعوام 2014، 2015 و2016



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها، معاشات التقاعد، تعويضات نهاية الخدمة، إضافة إلى التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب.

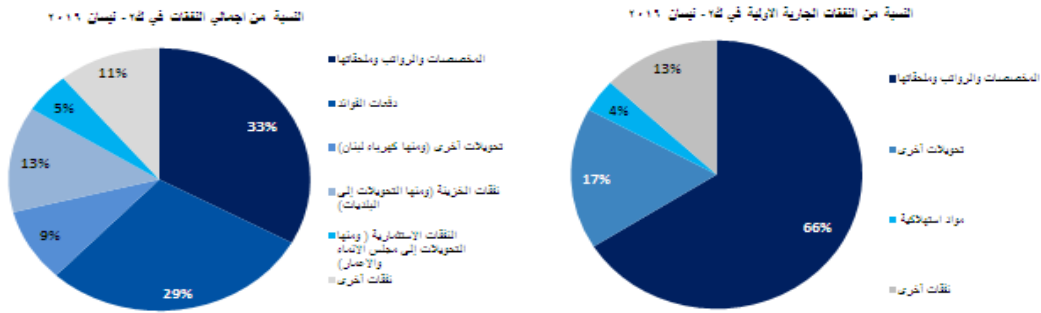
² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر نيسان 2016.

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من النفقات الجارية الأولية³، حيث سجلت نسبة 55 في المائة في كانون الثاني - نيسان 2014، وارتفعت إلى 66 في المائة في كانون الثاني - نيسان من العامين 2015 و 2016. بالإضافة إلى توظيف عناصر جديدة في الجهاز العسكري، يعود السبب وراء الزيادة من 55 في المائة في العام 2014 إلى 66 في المائة في العام 2016 إلى تراجع قاعدة النفقات الجارية الأولية بنسبة 3 في المائة بين العامين 2014 و 2016.

مقارنةً مع إجمالي النفقات، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 31 في المائة من إجمالي النفقات خلال كانون الثاني - نيسان 2014، 34 في المائة خلال كانون الثاني - نيسان 2015 و 33 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2016. يظهر الرسم البياني التالي مكونات النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني - نيسان 2016:

الرسم البياني 2: مكونات النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني - نيسان من العام 2016



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: النفقات الأخرى تتضمن التسديدات للمستشفيات، الأحكام والمصالحات، تكاليف البعثات، التعديلات المحاسبية والخدمات الخارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

ارتفع إجمالي الإنفاق على بند الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 93 مليار ليرة (6 في المائة)، وذلك من 1,575 مليار ليرة خلال كانون الثاني - نيسان 2015 إلى 1,668 مليار ليرة خلال كانون الثاني - نيسان 2016⁴. يعود السبب الأساسي وراء هذا الارتفاع إلى الزيادة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي بقيمة 71 مليار ليرة والجهاز العسكري بقيمة 32 مليار ليرة، وارتفاع بقيمة 29 مليار ليرة في اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة. قابل هذه الزيادات إنخفاض في التقديمات الاجتماعية بقيمة 42 مليار ليرة.

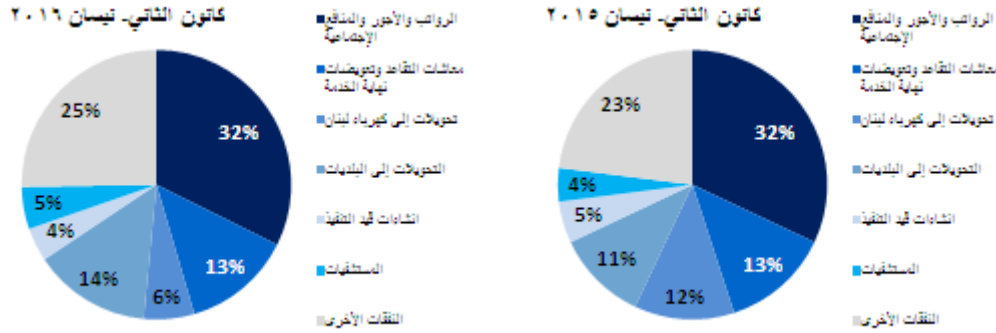
من حيث المكونات، شكلت الرواتب الأساسية نسبة 72 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها خلال كانون الثاني - نيسان 2016، تلتها التقديمات الاجتماعية (15 في المائة)، النفقات الأخرى (7 في المائة)، والمنافع الوظيفية (4 في المائة).

³ تتكون النفقات الأولية الجارية من النفقات الجارية باستثناء كل من دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

⁴ تختلف هذه الأرقام بشكل طفيف عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر نيسان 2016 نتيجة تدوير الأرقام.

مقارنة مع مجموع الإنفاق الأولي، سجلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 30 في المائة خلال كانون الثاني- نيسان 2014، لترتفع إلى 32 في المائة خلال الفترة نفسها من العامين 2015 و2016. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة المذكورة:

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- نيسان 2015 و كانون الثاني- نيسان 2016



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأندية.

جدول 1: الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني- نيسان من العامين 2015 و2016

المجموع	نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.د.)	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015		
1,027	1,035	0	1	249	291	31	28	747	715	الجهاز العسكري
675	697	0	0	176	225	19	17	480	455	الجيش
257	242	0	0	42	35	9	9	206	199	قوى الأمن الداخلي
72	74	0	1	22	24	1	1	49	48	قوى الأمن العام
23	21	0	0	8	8	2	0	13	13	قوى أمن الدولة
377	297	10	0	0	0	19	21	347	276	الجهاز التربوي
156	163	17	18	2	2	23	23	113	120	الجهاز المدني /1
96	67	96	67							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
12	12									الجمارك /3
1,668	1,575	124	87	251	293	74	72	1,207	1,111	إجمالي الإنفاق

- تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
- تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطيابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II. الرواتب والأجور الأساسية

من إجمالي الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، سجلت الرواتب والأجور الأساسية مبلغ 1,207 مليار ليرة مع نهاية نيسان 2016، بارتفاع قدره 96 مليار ليرة مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2015. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة ارتفاع الرواتب الأساسية للجهاز التربوي بقيمة 71 مليار ليرة والجهاز العسكري بقيمة 32 مليار ليرة. في المقابل، انخفضت الرواتب الأساسية للجهاز المدني بقيمة 6 مليار ليرة.

a.A.II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

يعود الارتفاع البالغ 4 في المائة في الرواتب والأجور الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي للزيادة في المدفوعات المخصصة للموظفين الدائمين في الجيش بقيمة 24 مليار ليرة، في قوى الأمن العام بقيمة 8 مليار ليرة وفي قوى الأمن الداخلي بقيمة 4 مليار ليرة، وذلك نتيجة توظيف عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين. إضافةً إلى ذلك، شهدت المدفوعات المخصصة للمتمرنين في كل من قوى الأمن الداخلي والجيش ارتفاعاً بقيمة 4 مليار ليرة و2 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات (i) تراجع بقيمة 8 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في قوى الأمن العام، و(ii) انخفاض بقيمة 3 مليار ليرة⁵ في الدفعات العائدة للبعثات خارج لبنان خاصةً تلك التي يقوم بها عناصر الجيش والتي كانت قد سجلت مجموع 7 مليار ليرة خلال كانون الثاني - نيسان 2015 وانخفضت لحدود 5 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2016.

b.A.II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

ارتفعت مدفوعات الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 26 في المائة خلال كانون الثاني - نيسان 2016 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2015، لتصل إلى 347 مليار ليرة. جاء ذلك نتيجة الارتفاع بقيمة 32 مليار ليرة في تسديدات رواتب المتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسط، والزيادة بقيمة 28 مليار ليرة في مدفوعات الفروقات. كما زادت رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 10 مليار ليرة ورواتب الموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 4 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات تراجع بقيمة 8 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في التعليم الابتدائي والثانوي، وبقيمة 4 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. أما بالنسبة للرواتب والأجور الأساسية للموظفين الدائمين في التعليم الثانوي فقد انخفضت بقيمة 2 مليار ليرة.

c.A.II. رواتب وأجور الجهاز المدني

انخفضت الدفعات لصالح الجهاز المدني بنسبة 5 في المائة خلال كانون الثاني - نيسان 2016 مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2015 مسجلةً مجموع 113 مليار ليرة. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، استحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى، إذ بلغت 20 في المائة من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني خلال كانون الثاني - نيسان 2016، تلتها وزارة العدل (19 في المائة) ومجلس النواب (10 في المائة) (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2).

بالتفصيل، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الإنخفاض الأبرز، بشكل أساسي نتيجة انخفاض مدفوعات الفروقات بقيمة 5 مليار ليرة.

⁵ ابتداءً من نيسان 2016، تمت إعادة تصنيف البعثات الخارجية لتشمل تكاليف بعثات التدريب.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- نيسان من العامين 2015 و 2016

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني خلال 2016	كانون 2016	كانون 2015	(مليون ليرة)
20%	22,947	28,989	وزارة الخارجية والمغتربين
19%	21,561	21,019	وزارة العدل
10%	11,034	11,111	مجلس النواب
9%	9,857	9,618	رئاسة مجلس الوزراء
9%	10,286	9,548	وزارة المالية
6%	6,268	6,612	وزارة الصحة العامة
4%	5,037	6,225	وزارة الأشغال العامة والنقل
5%	5,210	5,099	وزارة الزراعة
3%	3,537	3,527	وزارة الدفاع الوطني
3%	3,303	3,304	وزارة الداخلية
13%	14,332	14,609	اخرى
100%	113,371	119,660	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

انخفضت التقديمات الاجتماعية بقيمة 42 مليار ليرة (14 في المائة) لتسجل 251 مليار ليرة خلال كانون الثاني- نيسان 2016، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التذني في التقديمات لصالح كل من الجيش وقوى الأمن العام بقيمة 48 مليار ليرة و 2 مليار ليرة على التوالي. الجدير ذكره أن السبب الرئيسي وراء الانخفاض هو التفاوت في توقيت الدفعات. من جهة أخرى، ارتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 7 مليار ليرة في حين لم تشهد التقديمات لصالح جهاز أمن الدولة تغييراً وقد بلغت 8 مليار ليرة.

بالتحديد، جاء التذني في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة الانخفاض في (أ) تقديمات الاستشفاء بقيمة 41 مليار ليرة، و(ب) تقديمات المرض والأمومة بقيمة 9 مليار ليرة. كذلك، انخفضت منح الوفاة ومنح الزواج بقيمة 2 مليار ليرة و 1 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الانخفاضات ارتفاع بقيمة 4 مليار ليرة في تقديمات الطبابة وارتفاع بقيمة 3 مليار ليرة في منح التعليم.

تراجعت التقديمات لصالح قوى الأمن العام نتيجة التذني في تقديمات الاستشفاء بقيمة 2 مليار ليرة.

ارتفعت التقديمات لقوى الأمن الداخلي نتيجة الزيادة في تقديمات الاستشفاء، الطبابة والمرض والأمومة بقيمة 4 مليار ليرة لكل منها. قابل هذه الزيادات انخفاض بقيمة 5 مليار ليرة في منح التعليم.

